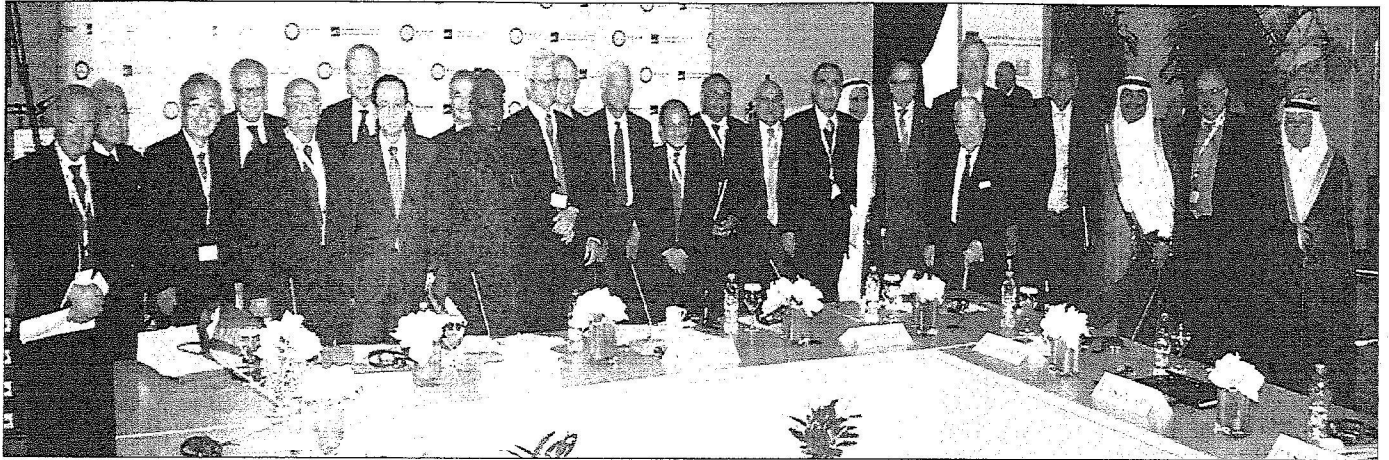


البيان الختامي لمجلس التفاهم العالمي:

تثمين مبادرات ومقترحات ورؤى الملك عبد الله



أعضاء مجلس التفاهم العالمي في لحظة تذكارية في ختام اجتماعاتهم في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ أسس. (تصوير: طارق محمود - عكاظ)

وليد العمير، حسن باسويد، رايغ

ثمن مجلس التفاهم العالمي مبادرات ورؤى ومقترحات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وانحاز لها وتدبناها في توصياته، سواء ما يتعلق بالدعوة لحوار الثقافات والأديان، ومقترحات في قمة العشرين بدورتها التي عقدت في واشنطن ولندن على أكتوبر وأبريل الماضيين لتفعيل الرقابة على النظام المالي الدولي كمدخل لتجاوز الأزمة المالية العالمية، وذات الشيء بالنسبة لمبادرة السلام العربية التي دعا إليها الملك عبدالله وتبنتها قمة بيروت العربية عام ٢٠٠٢م.

رحب مجلس التفاهم العالمي في ختام أعماله أمس في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، بمبادرة المعلقة في الاستثمار في التكنولوجيا سواء من جهة تحديث البنيات الحصول على النفط وزيادة القدرة الإنتاجية. وفي ما يتعلق بمبادرة الملك عبدالله حول حوار الأديان، أوصى المؤتمر برفض نظريات

رفض نظريات صراع الحضارات والثقافات ونشر ثقافة التسامح

صراع الحضارات والثقافات والتحذير من شن حملات نفثي إلى تعميق الصراعات وتهديد الأمن والسلام في العالم، والتوصل إلى قيم إنسانية مشتركة والعمل على نشرها وحل ما يعيقها، ونشر ثقافة التسامح والتفاهم من خلال تأطيرها في مجال العلاقات الدولية. ورحب المجلس تحريحا كبيرا بمبادرة السلام العربية التي كانت عبارة عن الملك عبدالله والتي تقوم على إيجاد مبادرات جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والسلام للشعب الفلسطيني.

وأوصى مجلس التفاهم العالمي في ختام أعماله في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رايغ أمس بإقامة نظام دولي للرقابة والتنظيم لكل أنواع المؤسسات المالية، بما فيها مستويات رأس المال القبول ووسائل التبادل المالي. ودعا إلى التخفيف من عبء المؤسسات المالية عبر التخلص من الأصول المسممة وكذلك إعادة تقوية رأس مال البنوك. وناشد الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بالإسراع برفع رأسمال صندوق النقد الدولي، أخذ المبادرة لتحديد دور عالمي لروسيا اعتمادا على مخزونها من النفط والغاز وليس على أسلحتها الاستراتيجية.

ووجه مجلس التفاهم العالمي بدعم القارة الأفريقية التي تعاني معاناة اقتصادية شديدة ضرورة دعم المجتمع الدولي للاتحاد الأفريقي وتسهيل التعامل التجاري مع دوله. ودعا مجلس الوزراء الأوروبي إلى تبني مبادرة المغوصلة الأوروبية في المحافظة على

التزاماتها التنموية حتى في مرحلة الأزمة الاقتصادية.

وأوصى المجتمع الدولي وضع نصب عينيه الاهتمام بجامعة الدول العربية تصاحب المصلحة الأولى في حل صراعات الشرق الأوسط. داعيا المجتمع الدولي لشجب حصار غزة المستمر من قبل إسرائيل والذي يعتبر مخالفا للقانون الدولي، وانتهاز مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وطالب كل الدول بالتصديق على ميثاق الأمم المتحدة حول الفساد لمنع الحكم البريء والفساد من التنمية، ودعا إلى دعم التقارب بين الولايات المتحدة وإيران ونصح بعدم استعمال التدخل العسكري، وإخضاع كل القوى النووية، بما فيها الدول غير المعلنة عن امتلاكها للسلاح النووي، للاتفاقات النووية لمنع انتشار الأسلحة النووية.

وطالب القوى النووية للقيام بتعهداتها الدولية ودعا الدول غير النووية للضغط على هذه القوى بقبول هذه التعهدات. ودعا إلى إتمام الاتفاقيات حول

عدم البدء بالضرية النووية الأولى وعدم عسكرية الغضاء، التوقيع على معاهدة التجارب النووية.

ودعم المجلس المبادرات حول خفض التسلح النووي، والحد من الأسلحة الخفيفة والبدء بمفاوضات حول التوصل الى اتفاقيات حول بيع هذه الأسلحة.

وفي ما يتعلق بمبادرة الملك عبدالله حول حوار الأديان، أوصى المؤتمر بما يلي:

- رفض نظريات صراع الحضارات والثقافات

والتحذير من شن حملات نفثي إلى تعميق الصراعات وتهديد الأمن والسلام.

- التوصل إلى قيم إنسانية مشتركة والعمل على نشرها وحل ما يعيقها. - نشر ثقافة التسامح والثقافات من خلال تأطيرها في مجال العلاقات الدولية. - الاعتراف بمفهوم المسؤوليات الإنسانية والحد على تبني إعلان المجلس حول مسؤوليات الإنسانية.

ثانيا: الطاقة المتاحة والمخاطر الاقتصادية والبيئية

تحديات أسواق الطاقة والتعاون

رحب المجلس بمبادرة المملكة في الاستثمار في التكنولوجيا سواء من جهة تحديث البنيات الحصول على النفط وزيادة القدرة الإنتاجية. وقال إن النفط العضوي سيبقى المكون المسيطر على حزمة الطاقة المختلطة (من الكربون ومفاعليا) وسيكون له الأثر الكبير في تطوير التكنولوجيا الحديثة لها. كما دعا إلى الحد من تأثير الكربون (CO2)، وتخزينه في أماكن مأمونة.

وتوقع تنامي التجارة العالمية في مصادر الطاقة، لذلك فإن النفط والغاز سيستمران كعامل مهم من عوامل الأمن العالمي مع تشجيعنا للتنوع في مصادر الطاقة.

ورحب المجلس بالترام المملكة ببدء التكالل من المصدرين والمستهلكين. إذ أنه يهدف إلى إيجاد حركة عالمية للعمل المشترك في قضية الطاقة وقال إن المملكة لعبت دورا مشترا في حوار بين المصدرين والمستهلكين ما أفضى إلى تأسيس اللقاء الوزاري كل سنتين مع سكرتارية منتدى الطاقة في الرياض، وكذلك

مبادرة المعلومات التقنية المشتركة ما رفع من شفافية أسواق النفط.

وفي هذا الصدد أوصى مجلس التفاهم العالمي بالآتي:

- التعاون الدولي هو الطريقة الوحيدة لمعالجة التحديات في قطاع الطاقة، وذلك على المدى الطويل والقصر.

- الاستثمار التكنولوجي والعائد في كل أشكال الطاقة وتنوعها هو ضروري لاستقرار الأسواق، وذلك أيضا على المدى الطويل والقصر.

- تثبيت سعر الطاقة ضمن سلسلة من المعدلات المعقولة والتي يمكن أن تحفز على الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة على المدى القصير والطويل.

- العرض والطلب من ضروريات هذا الاستقرار. - التفاعل بين الأسواق المالية والبضائع الذي يؤثر في أسعار النفط، بقوة الشفافية والتنظيم والمراقبة المالية في الأسواق المالية.

- من ضروريات الشفافية في أسواق البضائع، تشجيع الحكومات، وحتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، على الاستقرار في الاستثمار في قطاع الطاقة من أجل تحصيل أكثر كمية من احتياطات الطاقة.

- بذل جهود متوازنة للتوفيق في استهلاك الطاقة، كما يجب تجديد تكنولوجيات تنظيف النفط العضوي.

- تطوير تكنولوجيات الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون والتخلص منها هو من أهم الأولويات، تطوير نظام انبعاث متبادل طبقا للمخوذج الأوروبي يوفر كثيرا من سعر تطوير

البيات الحد من الانبعاث.

- توظيف التكنولوجيا لمعالجة المخاطر البيئية والعودة إلى توفير النفط بشكل منقول.

- عدم الخلط بين مخاطر الأمن المتصلة بالطاقة والاعتماد على الطاقة المستوردة.

- عدم استعمال الطاقة كغطاء لأهداف جيوسياسية.

- بذل الجهود الدؤوبة من أجل تحسين كفاءة الحصول على الطاقة واستعمالها، ما يتطلب إلغاء دور الوسطاء والشركات التي تقف بين المصدر والدولة المستوردة.

التقلبات المناخية والطاقات المتجددة

حذر المجلس من ظاهرة الانبعاث الحراري على الأرض والبيئة وأوصى بالتالي:

- دعوة قادة العالم لمواصلة الحوار حول تأثيرات امان الانبعاث الحراري على المناخ العالم. ويجب أن يكون الهدف

البقاء خارج منطقة الخطر حيث يمكن للتأثيرات السلبية أن تعيد إنتاج تأثيراتها

- أن تكون السياسات الحكومية ورؤيتها طويلة الأمد للطاقة متوافقة على التغييرات المناخية عموما.

- رفع الكفاءة في كيفية استهلاك الطاقة وتطوير البيات لخفض نسبة الكربون المضر.

- التحول إلى اقتصاد لا يعتمد على الكربون الحد من الانبعاث الحراري. وإذا لم يكن بالإمكان التحول إلى اتفاقات دولية يجب التوصل إلى خطط إقليمية أو وطنية. كما

يجب عدم استبعاد تأثيرات تلك الخطط على الشائفس، وخاصة المنافس التجاري.

- تسريع الأبحاث وتحويلها إلى القطاع التجاري ودعمها في كل المراحل.

- دراسة تأثيرات التكنولوجيات المتجددة، بما فيها الطاقة الحرارية الأرضية، بشكل أكثر

جدية، كما يجب عدم استبعاد الطاقة النووية شرط أن لا تزيد في انتشار الأسلحة النووية

ومخاطر أخرى. - النظر إلى التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون كتحديات تحويلية، إذ أنها ستؤدي إلى تكنولوجيات وصناعات وطرق إنتاج واستهلاك جديدة.

- يجب أن ترتكز الرسالة السياسية حول تغيرات المناخ على التنمية والتحديث والوظائف الجديدة.

- ثالثا: منع نشوب حرب باردة جديدة أن المعمور اليوم تدخل في تحول كبير، ولذلك فإن استعمال مفاهيم كالتشرق والغرب لا تناسب حالة العالم

اليوم الفاشحة على تعددية الأقطاب، لا يساهم في إيجاد المخارج لتحديات الأمن والسلام.

- لذلك بدأ فجر حقبة جديدة لتعددية الأقطاب السياسية مما يتطلب هندسة جديدة للمنظام العالمي. لذلك من الأفضل تأيين

السلام العالمي غير تبني مشروع الرفاهية للإنسانية، وبحيث ذلك إلى القدرة على تطبيق كل القوانين على كل الدول ومن الضروري حل

الخطر الأكبر وهو انتشار الأسلحة النووية من أجل التأكيد على أن السلاح النووي غير ضروري.

كما علينا استشعار خطر الأسلحة الخفيفة والتي تؤدي إلى وفاة أكثر عدد من الناس والتي مارنا حتى الآن لا نعتبرها خطرا حقيقيا.

- لذلك يوصي مجلس التفاهم العالمي بالتالي:

- ضرورة العمل على التعددية السياسية ولذلك نرحب بإدارة الجديدة الأمريكية التي تبدو أنها تدعم مثل هذا التوجه.

- على الجميع المشاركة في هذا المنهج. - ضرورة الابتعاد عن مفاهيم الحرب الباردة وعدم اعتبار روسيا والصين كاعداء.

- على روسيا والحلف الأطلسي الامتناع عن الأعمال العسكرية التخريبية كآثر من آثار الحرب الباردة.

- علينا حل أي اختلاف عبر الاستيعاب لا العزلة. - يجب إقامة نظام قائم على حكم القانون من أجل المحافظة على السلم والأمن عالميين.

- رحب ترحيبا كبيرا بمبادرة السلام للملك عبدالله والتي تقوم على ديناميات جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والسلام للشعب الفلسطيني.

- وزى أن عزل أي دولة كإيران التي يحاول المجتمع الدولي منعها من تخصيب اليورانيوم غير جديدة عندما يسمح لإسرائيل أن تمكك

الأسلحة النووية.

مبادرة السلام العربية تقوم على ديناميات جديدة

السلم العالمي غير تبني مشروع الرفاهية للإنسانية، وبحيث ذلك إلى القدرة على تطبيق كل القوانين على كل الدول ومن الضروري حل

الخطر الأكبر وهو انتشار الأسلحة النووية من أجل التأكيد على أن السلاح النووي غير ضروري.

كما علينا استشعار خطر الأسلحة الخفيفة والتي تؤدي إلى وفاة أكثر عدد من الناس والتي مارنا حتى الآن لا نعتبرها خطرا حقيقيا.

- لذلك يوصي مجلس التفاهم العالمي بالتالي:

- ضرورة العمل على التعددية السياسية ولذلك نرحب بإدارة الجديدة الأمريكية التي تبدو أنها تدعم مثل هذا التوجه.

- على الجميع المشاركة في هذا المنهج. - ضرورة الابتعاد عن مفاهيم الحرب الباردة وعدم اعتبار روسيا والصين كاعداء.

- على روسيا والحلف الأطلسي الامتناع عن الأعمال العسكرية التخريبية كآثر من آثار الحرب الباردة.

- علينا حل أي اختلاف عبر الاستيعاب لا العزلة. - يجب إقامة نظام قائم على حكم القانون من أجل المحافظة على السلم والأمن عالميين.

- رحب ترحيبا كبيرا بمبادرة السلام للملك عبدالله والتي تقوم على ديناميات جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط والسلام للشعب الفلسطيني.

- وزى أن عزل أي دولة كإيران التي يحاول المجتمع الدولي منعها من تخصيب اليورانيوم غير جديدة عندما يسمح لإسرائيل أن تمكك

الأسلحة النووية.